

هوامش «اللقاء الشيعي» أم هامشيته؟

أحمد جابر (*)

لهذا التاريخ؟ لقد نص «الطوائف» على رفض التوطين الفلسطيني مثلا، تطميها لفئة لبنانية، لذلك ما النص الدستوري الآخر ضد إسرائيل، أي الذي يحمي صفحة المقاومة كلها التي ما زالت في رأي صف واسع من اللبنانيين، انها الصفحة الاضغ في التاريخ الاستقلالي اللبناني؟ في غياب مادة دستورية لبنانية حول المقاومة، وفي ظل أمزجة لبنانية، وقوى أيضا، لا اطمئنان الى خطب ما زالت تتوجه الى «أهل المقاومة» بالعواطف، هذا فيما المطلوب إعطاء هؤلاء الأهل في السياسة، وفي «الضمانات الكيانية»، وإلا، فمن يضمن ألا يطارد التاريخ المقاوم حتى شطبها؟ اليس ذلك مضمون «الطلب الديموقراطي الأميركي»؟ وفحوى السلام الذي يجب ان يسود حتى يمكن للديموقراطية؟!

أما السلاح الفلسطيني، فيجب سحبه من التداول هو الآخر، لقول رأي في الحقوق السياسية المطلوبة للشعب الفلسطيني، وليس مجرد الحقوق المدنية على أهميتها. قفز «وثيقة اللقاء» فوق النقاش الدائر، وعدم تجاوزه الى مسألة «الحقوق، يبقين، جوهرها، على مطلب رفض التوطين الذي هو الوجه الآخر لسياسة التشتيت والبعثرة، المضمرة للفلسطينيين المقيمين في لبنان.

المثالثان الأنفان، «شيعيان» لمن يريد الخوض في هواجس الشيعية السياسية، لأن مسرحهما الأكبر هو الجنوب، واليهما يضاف السلاح الشرعي اللبناني، الذي وجهته الجنوب أيضا. هكذا تحكم الجغرافيا كل حديث عن «الشيعية السياسية»، مثلما تتحكم به الديموغرافيا والسياسة أيضا. ففي «التضاريس» كل مسألة التماس مع فلسطين والارتباط بقضية الصراع العربي-الإسرائيلي، أو التطبيع مع إسرائيل وما يتبع ذلك؛ وفي «السكان»، كل مسألة عدم تعريض «الكتلة الطائفية الشيعية» لتهميش آخر في ظل اختلال ميزان القوى المستجد، بما يؤسس لعدم استقرار لاحق؛ وفي السياسة، كل مسألة «الوطنية الاستقلالية» التي أضافتها المقاومة بنسخها المتلاحقة، والإخطار الفعلية التي تهددها.

ليس خطيئة الاستنتاج ان أهل «الوثيقة الشيعية» يحاولون حضورا لم يرغبوا به، او لم يقووا عليه سابقا، وقد تكون شبهة الانتخابات النيابية أحد الدوافع... لكن الخطأ هو ان يرتد الكثير من أولئك الأهل من استقلال فعلي عن الطوائف، مارسوه حقا، الى الالتحاق مجددا «بكتلهم» بعباءات استقلالية، هذه حال بعض من «الشيعية الجدد»، وان يرتد سرب آخر من الأهل اياهم من التحاق قومي، قفز فوق الداخل، يدعوى خرافة الاستقلال اللبناني، الى محاولة استقلال بالداخل، جوهرها، بعدما احبطت كل الآمال المافوق وطنية، وهذه مسألة بعض الأهل المتقلبين بين اعلان واعلان، فيه كل النوايا الحسنة، انما تنقصه دائما القوى التي تنقل النوايا من الهامش الى قلب الحدث السياسي، في كل الأحوال ينبغي الحذر عند اشتداد اصطرار الكتل الأهلية من ان يتقدم من الهوامش، من يدي استعدادا للتفاوض على مطلب «كتلته» في مقابل أسهل الائتمان ومقابل ايسر الأدوار الخاصة أيضا. للحذر أصله، ففي الجعية اللبنانية، من مارس ذلك، ومن منابت فكرية واجتماعية شتى.

(*) كاتب لبناني

إعلان اللقاء الشيعي اللبناني يستند، بداهة، الى حثيات وافترضات «فكرية» وسياسية، لها اساسها في الماضي، مثلما لها قراءتها في الراهن. جلاء الخلفية العميقة للاعلان، ميرر تأسيسي أول للانطلاق، أما الاكتفاء بالوجهة السياسية العامة، ففكرة ابتدائية واضحة.

... إلا ان عدم الإفصاح عن المستندات الاصلية للقاء، لا يلغي امكانية المساجلة مع «الوثيقة التأسيسية» ولا يسقط الاجتهادات حول معنى التوقيت المضم، سياسيا، للقيمين على حركة اللقاء، كما لا يمنع من ملاحظة «اللمسة» الشخصية - السياسية لهؤلاء، خاصة اذا كان التاريخ السياسي للفكرة وحاملها، جزءا مهما من المقاربة السجالية الأشمل.

أفصح اللقاء عن هاجس اصحابه، بضرورة «حضور الطائفة الشيعية في الاحتفال الوطني العظيم، لاستكمال النصاب الاستقلالي اللبناني، الطوائفي بالتأكيد، الذي ما زال ينتظر الاضافة الشيعية كي يتم افعال دائرته. يطلق الهاجس «الاستدراكي» هذا أحكاما، ويسقط وقائع، ويتبنى مقولات رائجة.

من الاحكام، القبول بتصنيف اللبنانيين ويتوزعهم على طوائف استقلالية وطائفة تابعة، دون تدقيق في المكون الاستقلالي وحدوده لدى الاوائل، وفي معنى الهواجس ومكوناتها الواقعية لدى «الشيعية السياسية». والأهم، غض الطرف عن «مضمون التبعية» الفعلي، لدى كل الطوائفيات اللبنانية، ليس صحيحا ان «أهل الشيعية» كانوا ضد الخروج السوري من لبنان، كانوا «راضين على طريقتهم»، وأعلنوا ذلك في «ساحة السيادة الأخرى» ساحة رياض الصلح. لم تنته وثيقة «اللقاء الشيعي» الى ان تفسير الاستقلال على أكثر من معنى، ممكن لبنانيا، وبالتالي فإن الأقرب الى الواقع اللبناني، هو ان الحركة السياسية، بعد اغتيال الحريري، كانت امام «تعبيرين استقلاليين»، لكل منهما قواميسه ومفرداته. ليس الامر غريب عن التاريخ اللبناني. اذ لطالما سُحنت قراءة استقلالية بمفرزها العروبي، ولطالما سُحنت قراءة استقلالية أخرى بمضمونها الغربي، وفي السياق لطالما نُسبت التبعية الى القراءتين، وكذلك نقص الوطنية والانتقاص من اللبنانية.

ومن إسقاط الوقائع، القفز فوق مغزى الانسحاب الإسرائيلي في العام ألفين. لقد كانت محطة التحرير تاريخا استقلاليا ثانيا. كانت تلك حصيلة مقاومة مجيدة، كتبت الشيعية السياسية «سطورها الاخيرة الحاسمة». هكذا صار اللبنانيون امام تاريخين استقلاليين: الأول هو ذلك الذي تم في عام ١٩٤٣، والثاني هو الذي حصل بعدما يزيد على النصف قرن. لكل استقلال تاريخه ومقوماته وميزان قواه وعوامله الحركة والدافعة. كيف يحكم على كلا السباقين؟ وبالتالي كيف تراعى هواجس أهل الاستقلال الأول، اذا جاز التعبير، وتُسقط حسابات أهل الاستقلال الثاني؟ بل كيف لا يتقدم «الغباري» على الاستقلال عموما باتجاه ابتكار نقطة اللقاء بين «الحديث» ويكتفون بالتالي بطلب التحاق أهل استقلال محدث، بأهل استقلال قديم. نقول للمناسبة ان المعطى الاستقلالي ليس معطى جامدا، وان وطنية أي وطن تعاد صياغتها باستمرار، فتعنى بالإضافة إليها، وتتطور بالتفاعل بين مستجداتها، وبإيجاد